

خطوات الحل لمواجهة الفساد – لأتباعها من قبل الحكومة العراقية

بناء المؤسسات التي تحارب الفساد أمر بالغ الأهمية، مكافحة الفساد العام يتطلب إرادة سياسية، والمسؤولية المشتركة، والعمل الجاد بين قادة الأحزاب المنتخبة ديمقراطياً، هذه أول خطوة يمكن اعتمادها كبناء للمرحلة العملية (إن تم تبنيها من قبل الشركاء).

لبناء برنامج بأستراتيجية مثالية لمحاربة الفساد بخطوات عملية في ظل توتر وأنهك للمنظومة الاقتصادية والخدمية ضمن واقع البلد، يتحتم على الحكومة العراقية الحالية تبني مسار بديل بخطوات مدروسة بعلمية وبثبات للتعامل مع ملف الفساد الإداري والسياسي في العراق:-

يبني هذا البرنامج والأستراتيجية على أساس مراحل أو مسارات تعمل بشكل متوازي:-

أعادة بناء المنظومة الإدارية العليا للمؤسسات الاقتصادية والخدمية شاملاً إدارة المحافظات ومفاصل الدولة بمختلف قطاعاتها. البدء في المؤسسات المنتجة (النفط، التجارة، النقل،) كخطوة أول لضمان مرحلة الأبقاء على معدلات الإنتاج في المؤسسات التي تعتبر أنتاجية ومصدر لمدخلات الدولة بشكل يضمن العمل بأستراتيجية واضحة غير مصحوبة بالفساد.

أعادة النظر في القطاعات الغير منتجة والتي تشكل عبء على ميزانية الدولة، التخلص من الإدارات الفاشلة لمؤسسات الدولة المهمة وأعادة النظر في اسلوب الإدارة وأنظمتها، هذه المؤسسات تنهك المنظومة الإدارية للحكومة وللدولة العراقية – وتعتبر بوابات نافذة للفساد والهدر بالأموال العامة.

هذه الخطوة (أعادة البناء) – يجب إن نراعي فيها أعلى درجات الأنتقائية في اختيار الإدارات المختصة لأدارة هذه المؤسسات بدأ بالدرجات العليا نزولاً للدرجات الإدارية الأخرى (وكلاء وزارات، مدراء عاميين، مستشاريين).

بمعنى أعتقاد مبدأ الدماء الجديدة لهذه المرحلة مع حسن الأختيار بأعتقاد المهنية والخبرة والتخصص.

أدخال منظومة حسابية متطورة في التدقيق – بمعنى أذخال التكنولوجيا الحديثة في متابعة ومراقبة النظام الحسابي لمؤسسات الدولة العاملة كافة.

تحديث نظم التعاقد والإدارة لمؤسسات الدولة، من خلال تحديث أساليب العمل وأحالة العقود – بشكل يتلائم مع حاجة البلد وسوق العمل والعقود العالمية وكيفية التعامل مع الشركات العالمية بمستويات عالية، وهذا لن يحصل مالم يتم الأستعانة بوكالات دولية متخصصة في الإدارة تعمل على تأسيس برامج داعمة للعمل الإداري لمؤسسات الدولة.

تشير كل الدلالات والارقام والاحصائيات إلى أن النهج الذي أتبعته هيئة النزاهة وعمل لجنة النزاهة في البرلمان، منهج أخفق في تحقيق أهدافه المعلنة في تجريم الفساد على الأقل وعجز عن تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة. وعملية إصلاح إداري وأقتصادي – عمل هذه المؤسسات لا يمكن أعتبره غير إصلاح شكلي ظاهري قصير الامد لكونه لا يعالج المسببات ويكتفي فقط بمحاكاة المفردات والعوارض. والمرحلة الحالية حساسة وخطيرة لا تحتتمل التقصير والخطأ ولا تسمح بالتعثر والتخبط وتعاقب على الأخفاقات.

عليه يجب تقليص أنتساع دوائر مؤسسات ولجان (النزاهة) وغيرها، وأعادة بناء هذا التأسيس على أساس مرحلي متوازن في عمله، مدعوماً، بهيئة قضائية منفصلة تأخذ على عاتقها التحقيق وأتخاذ الأجراءات العقابية اللازمة .

أعادة بناء منظومة العمل في هيئة مكافحة الفساد – على أساس ثلاث محاور (أقسام):- التحقيق – الوقاية (منع عمليات الفساد المتوقعة) – التثقيف المجتمعي (على المستوى العام للمجتمع والمؤسسات العاملة من خلال برامج المشورة والمساعدة العملية لتمكين الشركات والمؤسسات لإدخال نظم والإجراءات التي تقاوم الفساد) . هذا العمل يجب أن يصاحبه قسم مهم في عمل هيئة مكافحة الفساد وهي وحدة حماية الشهود، والمهام الخاصة للملاحقات القانونية.

المهندس علي جبار الفرجي

مختص في إدارة مؤسسات الدولة في الأزمات – جامعة هارفرد

[/http://ali.alfrajai.com](http://ali.alfrajai.com)